

المخاض العسير



أيوب بابو بارزاني 2024/9/1

في الآونة الأخيرة خلال زيارة لمدينة السليمانية، المدينة التي تعيش حالة ضغط وحصار عسكري واقتصادي وسياسي تركي منذ سنين، لم تفقد نشاطها وحيوتها رغم الاغتيالات بواسطة المسيرات وضيق الفرص والمجالات وغلق الأجواء أمام الرحلات الجوية الدولية. وهي لاتزال المدينة التي توفر مساحة أكبر من الحريات والنشاط السياسي من بقية مدن الإقليم الفدرالي.

فنجبها السياسية نشطة رغم تشرذمها وعدم الوصول الى "عقد اجتماع مناقشة بسيط" في (ميرگه بان) في ربيع 2024 يفضي الى تشكيل جبهة معارضة موحدة في وجه السلطة الفاسدة. الإخفاق في تشكيل تحالف موحد، يعمق الشعور بالإحباط في أوساط الجماهير، ويعطى لحالة "التروما الجماعية" السائدة Collective Trauma التي أعقبت فشل (كۆران) في مواصلة التغيير الموعود، جرعة جديدة من الإحباط واليأس. وفي نفس الوقت يستمر نظام الفساد الكردي على حاله دون رادع أو خوف ولا يخفي انشراحه من حالة تمزق قوى المعارضة لابل يسعى الى تعميقها.

حاولت أن أفهم لماذا تفشل مساعي توحيد قوى المعارضة؟ جميع مكونات المعارضة تنتقد السلطة الحالية بنفس التهم تقريباً والمتمثلة في سلطة فاسدة لا تحترم القانون والحريات العامة ودكتاتورية عائلية تسرق قوت شعبها وأغرقت اقتصاد الإقليم في الديون الداخلية والخارجية ولا تتورع في العمالة لدول أجنبية من أجل البقاء في السلطة وأن البرلمان في خدمة مصالحها وواجهة لتبرير سلطة دكتاتورية متخلفة ووراثية المنحى، وقائمة الانتقادات تطول....

معظم هؤلاء الاصدقاء والشخصيات كانوا يشغلون مناصب هامة في البرلمانات السابقة وفي مجال الاعلام أو أساتذة جامعات وفي مجال الأعمال التجارية أو في حفل البناء والعقارات المزدهر حالياً، أي انهم ينتمون الى الطبقة الميسورة نسبياً في المجتمع. وهؤلاء واعين تماماً للمخاطر والتحديات التي تحيط بالإقليم الفدرالي خارجياً وداخلياً. لكن هناك شيء منغرس في تكوين الموروث الثقافي السائد يفضي الى الانغلاق بدل الانفتاح والتوافق لتقريب وجهات النظر وتشكيل جبهة موحدة في خدمة المصلحة العليا للشعب الكردي والعراقي، كلٌ يمشي في طريقه على انفراد ولا يحتاج الى الآخرين. مما يحولهم الى هدف سهل يمكن قنصه دون عناء كبير من قبل السلطة ان أرادت ذلك!

هناك واقع صادم، أوجدته سلطة الفساد، وأعني حجم الاختراق والتبعية وتدجين المجتمع واستعمال كل وسائل الضغط عليه لإبعاده عن قضايا المصيرية وتحويله الى مجموعات من السذج واللامباليين يلتهمون بأمور تافهة وبالمشاكل السطحية والأزمات الوقتية، بينما تمنع الاوليغارشية الكردية في المزيد من أعمال النهب والسراقات في شتى المجالات.

لا أظن أن "المعارضة" بوضعها الحالي تشكل خطراً على منظومة الحكم العائلي الوراثي، فهم مسالمون وملتمزمون بقوانين العمل السياسي والنشاط العلني لتقديم المرشحين والبعض منهم

يشارك مع السلطة في لعبة الانتخابات الجارية الآن، رغم التأجيلات المتكررة والمشبوهة في تحديد موعد الانتخابات.

وتحتكر السلطة الأدوات الضرورية سواء المالية أو العسكرية أو الدعائية للتحكم في حجم المعارضة المنقسمة على ذاتها ولا تسمح لها بتجاوز نقطة معينة في امتلاك النفوذ السياسي والشعبي. وفعلا هناك شائعات قوية تشير الى تمويل السلطة لطرف منشق عن حزب منافس بغية اضعاف الحزب المعارض. وهذا أمر شائع في الحياة السياسية الكردية منذ نشأة الإقليم في بداية التسعينات من القرن الماضي.

هناك شعور بالإحباط لدى الغالبية من الجماهير - خاصة لدى جيل الشباب - فالمشاكل المعيشية وفرص توفير العمل طال انتظار حلها وهي على العكس في حالة تقادم يوماً بعد يوم. وتتسع الهوة بين الميسورين من الطبقة الحاكمة والشرائح الفقيرة في المجتمع. أي زائر لكردستان سيشعر بالفوارق الاجتماعية والطبقية في المجتمع من حيث الرواتب والامتيازات ورفاهية العيش والسكن والرعاية الصحية ونوعية الدراسات المتاحة لأولاد الطبقة الثرية، وحرمان الشرائح ذات الدخل المحدود من هذه الامتيازات.

إذا ما انتقلنا الى خارج المدينتين أربيل والسليمانية نجد الحياة السياسية تختلف تماماً. الجماهير في الهامش أقل تمتعاً بالامتيازات وأكثر اندفاعاً نحو العمل الثوري والأكثر تحرراً من عقدة الخوف ومن قيود السلطة الفاسدة. وهي المناطق التي تعرضت مباشرة للترحيل والتعريب والاضطهاد البعثي في أعوام الثمانينات من القرن الماضي، وهي المناطق التي اندلعت فيها الشرارة الأولى للانتفاضة الكردستانية عام 1991 ومنها انتقلت الى مدينة السليمانية وأربيل ودهوك، وأعني شمال حوض بحيرة دوكان، ويضاف اليها مدينة حلبجة وضواحيها.

وجدت عدة أسئلة تفرض نفسها وهي: هل انتقلت قوى التغيير من مراكز المدن الكبيرة الى الهوامش؟ هل مثقفي المدن استهلكوا ما كان لديهم من طاقات نضالية ويفضلون ذلك النوع من النشاط السياسي المحدود والذي لا يثير ردود أفعال قوية من سلطة الفساد وجهازها القمعي؟ هل بإمكان الهامش تشكيل القيادة الكفؤة دون انخراط مثقفي مراكز المدن؟ هل بإمكانها الصمود أمام التحديات؟ وهل لديها إمكانية استقطاب الجماهير الواسعة حول مشروعها؟ هل فشل المدن، أياً كانت الأسباب، دفع بالهوامش الى العمل النضالي بعد يأسه من نجاح قوى مراكز المدن في تغيير مسار الحركة الكردية؟

اللقاء مع ممثلي الحركة الناهضة في الهوامش كانت فرصة لإعادة التفكير من ان المجتمع الكردي رغم ما أصابه من خيبات موجعة سواء على يد الأعداء أو من السلطة الكردية الفاسدة، فانه يملك من رصيد القوة والتحمل والمعرفة والديناميكية، مما يجعله مؤهلاً للقيام بدور طليعي في المرحلة المقبلة من الكفاح الثوري، ملهماً الأمل والحماس لولادة جديدة، وأن ساحة النضال لن تخلوا من المناضلين الشرفاء، وأنه من الممكن تجاوز (الصدمة الجماعية) التي خلفتها حركة التغيير (كوران).

التحليل الذي صاغته فيما يخص طبيعة سلطة أربيل هي قراءة صحيحة ومن غير الممكن إصلاحها، وان استمراريتها عامل مساعد في تعميق التدخلات الخارجية ومنع إيجاد وحدة وتحالف كردستاني يمنع التمزق والاقتيال الداخلي، وأنها حولت قوات البيشمركة الى قوات عشائرية وشخصية الولاء بدل ولائها للوطن وللشعب الكردي.

وأمام الحركة تحديات كبيرة أهمها مدّ جذورها نحو المناطق الحضرية والريفية: المحافظات والأقضية والنواحي ومجمل الريف الكردستاني. وإزالة الحدود الحزبية التي فرضتها القيادة الوراثية الحاكمة، وتطوير القدرة على التعبئة الشعبية حول أهداف مشتركة، خاصة عندما يهدد مشروع

سياسي لاوليغارشية أربيل والسياسات النيوليبرالية السائدة مصالح تلك القطاعات التي تمثلها الحركة.

الإقليم بوضعه الحالي يفتقر الى اتحادات ونقابات ومنظمات شبابية وطلابية وأكاديمية قوية ومستقلة خارج سلطة الاوليغارشية الكردية. اذ لم تحصل احتجاجات شعبية منظمة ومدروسة بدقة وواسعة كما هو الحال في بلدان أخرى من المعمورة: - بنغلاديش، فليبين، إندونيسيا وغيرها _ فعلى سبيل المثال ورغم وجود عشرات الجامعات الحكومية والأهلية في محافظات الإقليم: أمريكية وبريطانية وتركية وكردية وغيرها، تفتقر الى الاستقلالية وخاضعة لمموليها من أبناء النخبة الحاكمة أو من الأثرياء الفاسدين المعروفين. الهيئة الأكاديمية الكردية تفتقر الى الروح الثورية والحرص على القيم الديمقراطية ومسارها في الجامعات والمجتمع. علاوة البعض منها يشكل خطراً على الهوية الكردية ذاتها، ولذا لا ننع على احتجاجات أكاديمية واسعة وجريئة كما حصل على سبيل المثال في إندونيسيا مؤخراً اثر السماح بترشح نجل الرئيس الإندونيسي، فالاحتجاجات تظهر الديناميكية الطلابية في المدن الكبرى في إندونيسيا، ابتداءً من 23 سبتمبر 2019، للاحتجاج على التشريعات الجديدة التي تقلص من سلطة لجنة القضاء على الفساد، وانطلقت الاحتجاجات في أكثر من 40 جامعة حسب إحصاءات صحف محلية، وتلا مئات الأساتذة من عشرات الجامعات البيانات، التي انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مطالبين الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو وسياسيين آخرين بالرجوع إلى المسار الديمقراطي وقيمه قبيل موعد الانتخابات. لا وجود في إقليم كردستان لمعارضة فاعلة توقف تنعم النخبة الحاكمة بالفساد والإفلات من المسائلة القانونية.

وجزاء من هذا الغياب يعود إلى الحظر غير المرئي المفروض عليها من قبل سلطة الفساد الحاكمة. لاتزال سلطة أربيل بعد 34 عاماً في مكانها ولم تغير في أي من توجهاتها ولم تتنازل عن أي من امتيازاتها واحتكارها لمركز صنع القرار.

الجامعات والكليات والمعاهد الدراسية بشكلها الحالي لا تزعج منظومة الفساد واستمراريتها، احدى التحديات الهامة امام الحركة الكردية الحالية تتمثل في تغير هذا المسار نحو الالتصاق بمصلحة الجماهير الواسعة وتعميق الانتماء للهوية الكردية الاصلية وتحرير المؤسسات التعليمية من براثن الممولين الفاسدين.

في العقد الأخير ازداد عدد المهاجرين بشكل فوضوي من المناطق الريفية الى المدن الكبيرة مما أضرّ بالاثنيين معاً، المدن والريف، كان نظام صدام حسين يهدف قطع صلة الفلاح الكردي بأرضه ووطنه، فكان الترحيل القسري لمآت الآلاف من الفلاحين عن قراهم واسكانهم في مجتمعات قرب المدن الكبيرة وتحت أنظار ورقابة الجيش والأمن العراقي، فتحول الفلاح الكردي من منتج الى مستهلك يعتمد في عيشه على العمل الذي توفره له ولعائلته السلطة الحكومية. ورغم مضي عقدين من سقوط نظام الطاغية لايزال الريف الكردي يعاني من عدم العودة الى النشاط الزراعي المبرمج والعصري، هذا رغم توفر الإمكانيات المالية والمعرفة العلمية الضرورية لإحياء الزراعة وتزويد الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية الوطنية. والاستغناء قدر الإمكان عن الاستيراد.

وهنا لايدّ من اشاء حركة فلاحية تشمل كامل إقليم كردستان، مستقلة بالكامل عن تأثيرات سلطة أربيل، مهمتها اعادة الحياة الزراعية الى أراضي الإقليم المروية والديمية ومكنتها والعمل على الوصول الى مرحلة توفير الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج.

ولابد لنا من تناول تحويل دور قوات البيشمركة من دفاع عن الوطن وحماية حقوق الشعب الكردي الى قوة لحماية سلطة الفساد الكردية ومصالحها التشريعية. ورغم الضغوط الداخلية ومن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عدم تسييس قوات البيشمركة، لكنها لم تفضي الى نتائج مرجوة وظلت وحدات البيشمركة تتبع تراتبية عسكرية منفصلة تعتمد على الولاء السياسي، ونفس الحالة تنطبق على المؤسسة الأمنية الحزبية.

هذا الإصرار المرضي لإحكام القبضة على قوات البيشمركة وتسليم المناصب القيادية الهامة الى الأقرباء والأبناء والمنصاعين يعكس خوفاً عميقاً من رئيس الحزب على مستقبله ومستقبل عائلته، فأمام حجم الفضائح والجرائم والسرقات التي ظهرت للعيان، لا يسعه الا أن يبحث عن الحماية سواء كانت داخلية، البيشمركة، ودمجها بالحماية الخارجية، ويعني التسليم بشروط دولة أو دول معينة مقابل الحماية. وهذا يفسر عدم السماح بتشكيل جيش وطني لا حزبي منذ عام 1991 والى يومنا هذا.

المأساة التي نتجت عن التخلي عن البيزيديين في مناطق سنجار عام 2014 من قبل قوات البيشمركة التابعين لحزب مسعود دليل قاطع على انتماء القوة هذه الى رئيس الحزب وتنفيذ أوامره ولا يجسد موقفاً لجيش وطني غير مهمته حماية الشعب والدفاع عن أرض الوطن. يقود مؤسسة البيشمركة سماسرة أراضي وعقارات وممولي بنوك وليس تحت امرة قائد دولة يملك مشروعاً وطنياً تنموياً حقيقياً.

قوات البيشمركة بوضعها الحالي تركز ديمومة الوضع الراهن وحماية منظومة الفساد والوقوف بوجه جميع محاولات التغيير في التركيبة الحالية الظالمة.

واقعيّاً، نتعرّض جميعاً الى عملية إعداد نفسية عبر النمطية المبرمجة إعلامياً للقبول بسلسلة من القناعات، فنقتنع بأن حلّ المشكلة أولاً هي في اجراء انتخابات نزيهة، ثم نقتنع ثانياً أن السلطة جادة في تقبل نتائج الانتخابات التي ستجري بكل نزاهة، وانها تختلف كلية عن الانتخابات السابقة، والجماهير حرّة في الادلاء بأصواتها، ثم نقتنع أنها مشكلة تتعلق بوحدة المعارضة، ويرافق هذا بث موسيقى وأناشيد وطنية وحماسية، ووعود مغرية ثم يأتي دور المال السياسي، فننسى أكثر من ثلاثين عاماً من الكذب والاحتيايل والتزوير، وننخرط في لعبة السلطة، وعندما نستيقظ من تأثير المواد الإعلامية المخدرة التي تعرضنا لها، يكون الوقت قد فات، وانتصرت مجدداً منظومة الفساد. وكل ما حصل، انتخاب عدد قليل من البرلمانيين الجدد أو تعيين وزراء ليس لهم صلاحيات حقيقية من هذا الحزب أو ذاك، باختصار لا تغيير في المسار العام لمنظومة الفساد الكردية الحاكمة بالأساليب القديمة.

لابدّ من إعادة تقييم وتحليل ظاهرة "الإدمان" على تكرار الأخطاء الماضية وتحرير العقل الكردي من آثارها السلبية، خاصة أن الرأي العام الكردي بأغلبه الساحقة يرفض سلطة الفساد بقوه بعد أن كشفت السلطة عن هويتها الحقيقية، والبحث عن وسائل تغيير جديدة تضمن انهاء سلطة الاستبداد والفساد وكنس الساحة السياسية الكردية من كافة أشكال الحكم العائلي وتقديمه الى العدالة مع جميع المتورطين معه.